والثاني أنّ َ المثنّى في حكم المعطوف والعطف يمنع من البناء والذي ذكره غير لازم فإنّ َ المركّ َب إذا سُمّ ِي به صحّ َت تثنية الاسم الثاني وجمعه كما لو سمّ َيت رجلاً ب (حضرموت) فإنّ َك تقول في التثنية والجمع جاءني حضرموتان وحضرموتون وأمّ َا جعل التثنية كالمعطوف فذاك في المعنى لا في اللفظ .

فصل .

وإذا دخلت (لا) على المعرفة لم تعمل فيها ولزم تكريرها كقولك لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ وإنّ َما لم تعمل هنا لبطلان شبهها ب (إنّ) وإنّ َما لزم التكرير لأنّه جواب من قال أزيد في الدار أم عمرو فلو قلت لا مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال وكذا لو قلت لا زيدٌ لم يُسْتوف جواب السؤال .

فأمّ َا قولهم لا نَوْلُك أن تفعل فجاز من غير تكرير حملاً على المعنى .

والمعنى لا ينبغي لك .

فصل .

فأمّ َا قولهم لا أبالك فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه